

1- الملخص التنفيذي

اشتملت الدراسة على أربعة اجزاء هي المقدمة وبيان وضع تعليم المرأة في الامارات ثم الجزء الثالث الذي ركز على التقدم المحرز في مجال تمكين المرأة في التعليم خلال الفترة 2003 الى 2011 بدولة الامارات والجزء الاخير حوى بعض النقاط الواجب التركيز عليها وتضمينها في الاستراتيجية.

وقد بينت المقدمة ضرورة الاهتمام بنوعية تعليم المرأة لضمان مستقبل أفضل لدولة الامارات وألقت الضوء على اهمية تعليم المرأة لتحقيق التنمية الاجتماعية لدورها في الحفاظ على الاسرة وتنشئة اجيال المستقبل وأكدت على ضرورة تنمية مهارات التفكير ومهارة حل المشكلات لكي تتمكن المرأة من التغلب على المشكلات التي تعصف بالاسرة الاماراتية. وقد أكدت المقدمة على أن التعليم يمكن المرأة من المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال مشاركتها بكفاءة في سوق العمل الامر الذي سيكون له أثر في تقليص العمالة الوافدة والمساهمة في حل مشكلة خلل التركيبة السكانية الذي يهدد تماسك مجتمع الامارات وهويته . وأشارت المقدمة الى أن تعليم المرأة وتأهيلها يجنبها المعاناة من الفقر والمرض والاستقلال والقهر ويوفر لها حياة كريمة ويعزز لديها القدرة على الادخار والاستثمار .

وتم استعراض وضع تعليم المرأة في الامارات في الجزء الثاني حيث تم التطرق لبعض المؤشرات الكمية من مثل نسبة الالتحاق سواء في التعليم الأساسي او الثانوي . وقد ابرزت البيانات ارتفاع نسبة الاناث للذكور وتمت الاشارة الى أن نسبة التسرب لدى الاناث أدنى من الذكور خاصة في المرحلة الثانوية مما أدى لارتفاع نسبة الإناث للذكور في مؤسسات التعليم العالي وبالتالي ارتفعت نسبة الخريجات الى الخريجين من المواطنين .

وتطرقت الدراسة الى بيان الخدمات التعليمية وبينت ان عدد مدارس الاناث الحكومية يضاهاى عدد مدارس الذكور وأن المنهج الدراسي المقدم للإناث يماثل المنهج المقدم للذكور. وأكدت الدراسة على أن متوسط نصيب الاناث من الانفاق يساوى متوسط نصيب الذكور بمدارس التعليم العام. وشملت الدراسة الخدمات التعليمية بالقطاع الخاص وبينت تطور مؤسسات التعليم الخاص من عام 2000 الى 2010 .

وأشارت الدراسة الى أن عدد المواطنين المسجلين بمدارس التعليم الخاص ارتفع من اربعين ألف طالب وطالبة افي عام 2000 الى ما ينوف عن اثنان وتسعون طالب وطالبة في 2010.

وأشارت الدراسة الى تقرير دولة الامارات لمدى تحقيقها لاهداف الالفية الذي أوضح أن الدولة حققت الأهداف المطلوبة منها بمرحلة التعليم الاساسي والثانوي وفاقت نسبة النساء المتعلمات نسبة الذكور المتعلمين بالدولة في عام 2004.

وتم التطرف في الدراسة للخدمات التعليمية بتعليم الكبار وبينت أن مراكز تعليم الكبار المخصصة للإناث ضعف مراكز تعليم الكبار المخصصة للذكور .

وأوضحت الدراسة أن مستوى الامية انخفض بين الاناث خلال العقدين السالفين الا أن نسبة امية الاناث المواطنات لاتزال أعلى من نسبة الامية بين الذكور المواطنين . واوضحت الدراسة أن نسبة الحاصلات على الثانوية العامة تمثل ثلث المواطنات وبإضافة الحاصلات على الشهادات الجامعية وغيرها تصل نسبة الحاصلات على الشهادة الثانوية فأعلى الى نسبة أدنى من النصف وهي نسبة منخفضة خاصة لمجتمع الامارات الذي يرنو لأن يلحق بركب مجتمع المعرفة.

وتطرقت الدراسة لمؤسسات التعليم الجامعي الحكومي في الدولة وعدد الطالبات فيها الذي بلغ زهاء ضعف عداد الطلبة . وفي القسم الثالث تم تقييم ما تم تنفيذه من الاستراتيجيات الحالية واتضح أن الهدف الأول وهو تشجيع المرأة على الالتحاق بالتخصصات المهنية والفنية لزيادة مشاركتها في مختلف القطاعات الاقتصادية لم يتم تنفيذه واتجهت ثلثي الطالبات في المرحلة الثانوية للتخصص في المسار الأدبي بالرغم من تركيز الخطة المستقبلية لحكومة دولة الامارات على بلوغ مجتمع المعرفة الذي ترتفع به نسبة المتخصصين في المجالات العلمية والتكنولوجية . والوضع لم يختلف كثيرا في المرحلة الجامعية حيث انخفضت نسبة المتخصصات في المجالات العلمية واتجهت غالبية الاناث لدراسة ادارة الاعمال ونتيجة لارتفاع عدد المنتسبات لهذه المسارات فقد واجهت العديد منهن مشكلة البطالة .

الهدف الثاني للخطة تمثل في تفعيل الدور المعرفي في المحافظة على البيئة وبالرغم من أهمية هذا الهدف الا أن التطورات الحديثة تستدعي التركيز على مفهوم اوسع له صلة بالبيئة وهو مفهوم التنمية المستدامة . وفيما يخص الهدف الثالث للخطة الذي ركز على تعليم الكبار فإنه بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة للقضاء على الأمية الا أن البيانات تشير الى أن أكثر من عشر المواطنين لازلن يعانون من الامية هذا مع العلم أن

تحقيق أهداف الالفية يقتضي أن يتم القضاء على الامية بالكامل في عام 2015 وهو أمر من المستبعد أن يتحقق في دولة الامارات حسب البيانات الحالية.

وبالاضافة لما ورد ذكره من عدم تحقيق أغلب الأهداف بالمستوى المأمول فقد كان للاستراتيجية نواحي قصور أخرى تم التطرق لها بشئ من التفصيل وهي تمثلت في التالي:

- عدم مواكبة المستجدات العالمية.
- عدم تلبيتها لمتطلبات الخطط الاستراتيجية الاتحادية والمحلية الجديدة

- عدم تركيزها على تطوير تعليم وعمل المرأة
- عدم بيان آليات التنفيذ بالتنسيق مع الجهات المختصة
- عدم ارتباطها بتشريعات ملزمة.

وفي الجزء الأخير الذي حوى التوصيات وأهم النقاط الواجب التركيز عليها وتضمينها في الاستراتيجية 2013-2017 تم البدء ببيان بعض التغيرات الخارجية والداخلية لتحديد ملامح المستقبل حيث تم في البداية استعراض المستجدات العالمية . وفي هذا الجانب بينت الدراسة أن هناك تغيرا كبيرا حدث في العالم وبالذات في سوق العمل على أثر التطورات التكنولوجية وقامت اغلب المؤسسات بالاستغناء عن نسبة كبيرة من العاملين لديها لتحل محلهم الآلة . وعانى الكثيرون من البطالة خاصة في الدول المتقدمة واتجه الكثيرون للهجرة للدول الأخرى من أجل الحصول على فرص عمل وكانت دولة الامارات احدي الدول التي استقبلت هذه العمالة الغربية الكفوة المدربة . ابالاضافة للتطورات التكنولوجية التي غيرت الكثير من الجوانب واجه العالم الازمة الاقتصادية العالمية التي سميت بأزمة الرهن العقاري التي بدأت عام 2008 وكانت الامارات من الدول التي تأثرت بهذه الأزمة أسوة ببقية دول العالم فعانت من الانكماش وتغيرت ملامح سوق العمل في دولة الامارات فأصبحت فرص العمل محدودة جدا في القطاع الخاص وكذلك القطاع العام الذي كان سابقا يستوعب جزء كبير من العمالة المواطنه.

ومن التغيرات الداخلية تناولت الدراسة استراتيجية دولة الامارات 2011-2013 كأول استراتيجية أعمدها الدولة وتمثل هدفها الأساسي بناء اقتصاد تنافسي معرفي عالي الانتاجية . والجدير بالذكر أن

الاستراتيجية وضعت من أولوياتها توفير نظام تعليمي رفيع المستوى لـ
أربع توجهات هي:

- تطوير معرفة الطالب
 - خفض معدلات التسرب
 - غرس قيم التعليم والعمل
 - تحسين جودة التعليم العالي
- وبالإضافة الى استراتيجية الحكومة الاتحادية بينت الدراسة الخطة
الاقتصادية لامارة ابوظبي 2030 والتي ركزت على رأس المال البشري
كأحد المدخلات الرئيسية ووضعت تمكين المرأة في الاقتصاد كأحد أسس
بناء التنمية الاقتصادية .

واقترحت الدراسة اضافة جزء خاص بالتعليم في الرؤية الخاصة
باستراتيجية الاتحاد النسائي العام 2013-2017 وأوردت ثلاثة أهداف
عامه لكل هدف أهدافه الفرعية وتمت الاشارة الى بعض الاجراءات
المقترحة والتشريعات ومعايير التقييم الخاصة به وتمت الاشارة في
الاجراءات الى الشركاء المقترح التعاون معهم لتحقيق الهدف المنشود
وهي على وجه الخصوص المؤسسات التعليمية سواء الخاصة أو العامة
في مستوى التعليم العام أو التعليم الجامعي .

وتمثلت الأهداف العامة في التالي:

الهدف الأول: - تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي واستقرار سياسي
وتطور ثقافي ورياضي في الدولة من خلال تعزيز وعي المرأة وتنمية
مهاراتها.

الهدف الثاني: - المشاركة في تعزيز تنافسية اقتصاد دولة
الإمارات من خلال رفع المرأة لانتاجية العمل في القطاع العام والخاص

الهدف الثالث: - المساهمة بكفاءة في تعزيز التنمية المستدامة في
ظل التطور الاقتصادي

ثانيا: الأهداف الفرعية للأهداف العامة والإجراءات والتشريعات ومعايير
التقييم:

الهدف الأول – توفير تعليم يعد المرأة للمساهمة في تحقيق توازن
اجتماعي واقتصادي واستقرار سياسي وتطور ثقافي ورياضي من خلال
تنمية وعيها ومهاراتها.

1- الأهداف الفرعية للهدف الأول :

- تعليم يسعى الى توعية المرأة بأهمية الاستقرار الأسرى من خلال مناهج الدراسات الاجتماعية او منهج خفي فى المواد الأخرى
- تعليم يساهم فى تنمية المهارات الاجتماعية والشخصية للمرأة من خلال ادراج هذه المهارات فى المناهج الدراسيه والانشطه المدرسيه.
- أنشطة تعليمية تساهم فى توعية المرأه بالتطورات السياسيه لتجنب استغلالها.
- تعليم يعزز الثقافة الوطنيه ويطورها .
- تعليم يوفر المناخ الملائم لتشجيع المرأة على المشاركة فى الانشطة الرياضيه.

الهدف الثانى:- المشاركة فى تعزيز تنافسية اقتصاد دولة الإمارات من خلال رفع المرأة لانتاجية العمل فى القطاع العام والخاص .

2- الاهداف الفرعية للهدف العام الثانى:

- توفير تعليم للمرأة يوهلها لسوق العمل بكفاءة
- تنفيذ أنشطة مجتمعية لنشر قيم العمل وتطوير الذات بين الاناث .
- تحفيز الاناث على خوض جميع مجالات العمل وبالذات فى القطاع الخاص
- ضمان مساواة المرأة مع الرجل فى فرص التعلم وخاصة المجالات الفنية والتقنية

الهدف الثالث :- المساهمة بكفاءة فى تعزيز التنمية المستدامة فى ظل التطور الاقصادي

3- الأهداف الفرعية للهدف العام الثالث:

- تعليم يحفز على استدامة التطوير الاقصادي من خلال المحافظة على البيئة
- تعليم يساهم فى الاستفادة من الابتكارات فى المجتمعات المحلية وادامة التنمية الاجتماعية

2- مقدمة

أ- أهمية التعليم للمرأة والمجتمع:

يمثل تعليم المرأة حجر الأساس لتطوير المجتمع وتتحكم نوعية هذا التعليم ومستواه في تحديد دورها في هذا التطوير ولضمان مستقبل أفضل لدولة الامارات في ظل التغيرات المعاصرة عالميا وعربيا ومحليا لابد من التركيز على تطوير نوعية تعليم المرأة .

وغني عن القول أن الاهتمام بتعليم المرأة له دور كبير في التنمية الاجتماعية فهي غارسة القيم والاتجاهات ومنشئة اجيال المستقبل فكلما كانت أكثر دراية و مهارة كان نتاج غرسها أفضل . وتستطيع المرأة بفضل تعليمها الحفاظ على كيان أسرتها التي تمثل اللبنة الاولى للمجتمع من خلال قدرتها على حل المشكلات التي تواجهها وبالتالي فان التركيز في التعليم على تنمية مهارات التفكير ومهارات الحياة يمنحها القدرة على مواجهة الصعاب والهزات التي تعصف بأسرتها فتحافظ على تماسكها وتهيئ لابنائها المناخ المناسب لكي يترعرعوا في بيئة اجتماعية سليمة . ومن المعلوم أن الأسرة المتماسكة تنتج أفرادا منتجين أسوياء نفسيا وعقليا لهم القدرة على المساهمة في بناء المجتمع .

و تعليم المرأة يمكنها من المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلالها دخولها لسوق العمل ورفع انتاجية المواطنين بالعمل في المجالات مرتفعة القيمة المضافة . و في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة يمكن للمرأة المتمكنة من المهارات التكنولوجية وذات التعليم العالي في ظل تقلص عدد الوظائف المكتبية ان تساهم في العملية الانتاجية بدون ضرورة التواجد في مكان العمل لفترات طويلة حيث يمكنها انجاز الكثير من الاعمال في المنزل خاصة الاعمال التي تتطلب قدر كبير من الابداع والابتكار مما يعينها على الإيفاء بمتطلبات مهامها المختلفة كزوجة وام وموظفه . ولاشك أن رفع المستوى التعليمي للمراه سيكون له دور في معالجة خلل التركيبة السكانية الذي تعاني منه دولة الامارات عن طريق تقليص حجم العمالة الوافدة وبالتالي المساهمة في تعزيز تماسك المجتمع في دولة الامارات والحفاظ على هويته وكيانه الثقافي والسياسي .

وقد اصبح السعي لتطوير التعليم لموائمة مخرجات التعليم من العناصر النسائية مع متطلبات سوق العمل ضرورة ملحة في ظل ارتفاع مستوى البطالة بين المواطنين كما يساهم تطوير مستوى التعليم على خفض تكاليف أنشطة اعادة التأهيل التي تمولها الدولة والتي تعتبر نوع من الهدر الذي يمكن تلافيه بتخطيط أفضل

للتعليم في الدولة . ويتيح تعليم المرأة لها فرصة تجنب المعاناة من الفقر والمرض والاستغلال والقهر ويوفر لها حياة أفضل و يمكنها من رفع دخلها ويعزز لديها القدرة على الاستثمار والادخار فكلما ارتفع تعليم المرأة كان دخلها أعلى وتجنبت

الفقر وتبعاته وساهمت في رفع مستوى الرفاهة لأسرتها . والجميع على دراية بان هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل ومستوى التعليم فكلما ارتفع مستوى تعليم المرأة كانت فرصتها اكبر في الحصول على دخل أعلى وكانت أكثر وعيا في أسلوب الإنفاق ولديها قدرة اكبر على الادخار ودراية بكيفية الاستثمار .

يعزز التعليم الوعي الصحي لدى المرأة ويكون له اثر كبير في تجنبها الكثير من الأمراض الناتجة من الممارسات الخاطئة ويتيح للأبناء فرصة اكبر للتمتع بصحة جيدة ويقيهم شر الأمراض في ظل العادات الغذائية والممارسات اليومية التي تغرسها الأم في طفلها وتكون ملازمة له كفرد أغلب سنوات عمره .

ويجعل التعليم المتطور المرأة أكثر وعيا بحقوقها فلا تتعرض للاستغلال وتتمكن من مواجهة أي محاولات للاتجار بالبشر او الإهانة والتعذيب الذي تعاني منه الكثيرات . ويساهم تعليم المرأة المعاقاة في تغيير نمط حياتها حيث تكون أكثر اعتمادا على ذاتها وتتمكن من تلمس الطرق التي تحقق من خلالها ذاتها ويمكنها ان تكون فردا مساهما في العملية الانتاجية والنهوض بالوطن بدلا من ان تكون رقما يساهم في رفع نسبة الإعالة باعتمادها على الآخرين . ويعتبر تعليم المرأة أساس لضمان تنمية مستدامه في المجتمع وضمان للمحافظة على البيئة وبالذات للمرأة الريفية .

3- التقدم المحرز في مجال تمكين المرأة

أ- تعليم المرأة في دولة الإمارات:

يوضح الواقع الحالي ارتفاع مستوى تعليم الإناث والذكور في دولة الإمارات حيث تصل نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي للمواطنين أي من الصف الأول للتاسع إلى حوالي 99% هذا مع العلم أنها في الحلقة الأولى للتعليم الأساسي وهو ما يوازي المرحلة الابتدائية تتعدى 100% . و تتمتع الإناث أسوة بالذكور بفرصة التعليم قبل المدرسي حيث تصل سنوات الدراسة في مرحلة رياض الأطفال إلى سنتين تسبقها في كثير من الأحيان فرصة الالتحاق بمرحلة الحضانة. وغني عن الذكر أن الكثير من الدراسات أثبتت الدور الكبير للتعليم قبل المدرسي في تعزيز مهارات الفرد وتحفيزه لاستكمال دراسته للمرحلة الجامعية . ومن الملاحظ أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور في مرحلة التعليم الجامعي بدولة الإمارات في حيث ان النسب متماثلة في المرحلة الثانوية مما يعني ان نسبة التسرب بين الذكور أكبر بكثير من نسبة التسرب بين الإناث فغالبية الحاصلات على الثانوية يتجهن لاستكمال دراستهن بعكس الذكور .

وتتوفر بالدولة خدمات تعليمية للإناث مماثلة لما يتم تقديمه للذكور مما يدل على العدالة التامة في الخدمة التعليمية المقدمة للجنسين فالمنهج الدراسي المقدم للذكور يتم تدريسه للإناث وعدد مدارس الإناث يضاهي عدد مدارس الذكور من مرحلة رياض الأطفال الى المرحلة الثانوية من مدارس حكومية للمواطنين بالتعليم العام و مدارس خاصة لجميع السكان في كل المراحل التعليمية. ويبين الجدول رقم (1) تطور أعداد مدارس الإناث والذكور الحكومية بدولة الإمارات خلال الفترة من عام 2000 الى عام 2010 ويبين لنا الجدول ان عدد مدارس الإناث الحكومية فاق عدد مدارس الذكور حيث بلغ 305 في عام 2010 بينما عدد مدارس الذكور لم يتعدى 303.

ويتمثل متوسط نصيب الإناث من الانفاق مع متوسط نصيب الذكور فلا يوجد تمييز حسب النوع في المخصصات المالية من قبل الدولة بين مدارس الذكور والإناث في الميزانية المخصصة للتعليم العام سواء على المستوى الاتحادي او المحلي .

و التمييز الوحيد الذي واجهته المرأة في مرحلة التعليم قبل الجامعي هو حرمانها من امكانية الالتحاق بالتعليم الفني والديني منذ انشأوة في الستينيات وهو ما يتنافى مع ماورد في المادة 26 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على انه ينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني غير أن الوضع أختلف مع بداية عام 2010 حيث تم إنشاء أول مدرسة للتعليم الفني للإناث في العين عام 2010 تبعها ثاني مدرسة عام

2011 في أبو ظبي . وفيما يخص التعليم الديني والتجاري فقد اتجهت الدولة لإلغائه لانخفاض أعداد المواطنين الملتحقين به منذ عام 2004.

جدول رقم (1) تطور عدد المدارس التعليم العام والفني الحكومي بالدولة خلال الفتره من عام 2000 الى عام 2010

| 2010/2009 | | 2001/2000 | | |
|-----------|-----|-----------|-----|-------|
| 125 | 303 | 157 | 321 | ذكور |
| 140 | 305 | 161 | 309 | اناث |
| | 117 | | 98 | مختلط |
| 265 | 725 | 318 | 728 | مجموع |

المصدر:

- 1- وزارة التربية والتعليم - البرامج والمناهج التعليميه: "المجموعه الاحصائيه 2000-2001" ص64 و68
- 2- الموقع الالكتروني لوزارة التربية moe.gov.ae

وبالإضافة الى تفوق عدد مدارس الاناث عن الذكور فقد ناهزت نسبة الاناث نسبة الذكور بجميع المراحل التعليميه في التعليم العام حيث وصلت نسبة الاناث للذكور في عام 2000 بمدارس الحلقة الاولى حوالى 98.3% وارتفعت الى 113.2 % عام 2010 هذا مع العلم أن التسجيل بمدارس الحلقة الاولى في 2010 يقتصر على المواطنين . والوضع مماثل في مدارس الحلقة الثانيه حيث بلغت نسبة الاناث للذكور في عام 2000 حوالى 101% وارتفعت الى 104.7% في عام 2010 وفيما يخص المرحلة الثانويه فقد بلغت نسبة الاناث للذكور 125% في عام 2000 وبلغت 137% في عام 2010 مما يدل على تفوق عدد الطالبات واستمرارهن في التعليم أكثر من الطلبة (1).

وتساهم مدارس التعليم الخاص الى جانب التعليم الحكومي في تقديم خدمات تعليمية متماثلة للذكور والاناث منذ بداية تكوين الدولة في السبعينيات واستقطبت في حينها ابناء الوافدين العرب وغيرهم ونزرا يسيرا من ابناء المواطنين غير أن اعتماد اللغة الانجليزيه كلغة تدريس اساسيه في مؤسسات التعليم الحكومية بالمرحلة الجامعية دفع الى استقطاب المدارس الخاصة لأعداد كبيرة من ابناء المواطنين فارتفع عددهم الى واحد واربعين الف طالب مواطن في عام 2000 بالتعليم الخاص ووصل الى اثنان وتسعون ألف عام 2010 . ويوضح الجدول رقم (2) تطور عدد الطلبة في التعليم الخاص خلال العقد الاخير.

1 - تم احتساب جميع النسب بالاعتماد على البيانات الاحصائيه الوارده بالموقع الالكتروني لوزارة التربية: moe.gov.ae

جدول (2) تطور عدد الطلبة في مدارس التعليم الخاص حسب النوع والجنسيه من
2000 الى 2010

| 2010 | | 2000 | | | |
|-----------|------------------|-----------|------------------|-------|------------------|
| المواطنون | اجمالي الطلبة | المواطنون | اجمالي الطلبة | | |
| 52642 | 277316 | 23638 | 134308 | ذكور | التعليم الخاص |
| 39847 | 248019 | 17219 | 116216 | اناث | |
| 92489 | 525335 | 40857 | 250524 | مجموع | |

المصدر :

الموقع الالكتروني لوزارة التربية-الرابط

<http://www.moe.gov.ae/Arabic/Docs/2000-2001.xl>

وتجدر الاشارة الى أن مدارس التعليم الخاص التي تضم طلبة مواطنين ووافدين عرب هي مدارس مختلطة تضم الذكور والاناث باعداد متماثلة في صفوف غير مختلطة من الصف الخامس فاعلى حسب قرار لمجلس الوزراء بهذا الشأن وأغلبها تعتمد المنهج الوزاري او الامريكي او البريطاني او الدولي اما بقية المدارس وتسمى مدارس الجاليات فهي تقوم بتدريس المناهج بلغة الجالية التابعه لها من مثل المدرسة اليابانية والروسية ونادرا ما يلتحق بها ابناء المواطنين او الوافدين العرب . وأدى ارتفاع عدد السكان بدولة الامارات من اربعة ملايين عام 2005 الى ثمانية ملايين عام 2010 (1) الى رفع الطلب على التعليم الخاص وبالتالي الى رفع عدد المدارس الخاصة. وتجدر الاشارة الى أن المدارس الخاصة التي تعتمد المنهج الامريكي او البريطاني او الدولي التي يدرس بها أغلب المواطنين الدارسين بالمدارس الخاصة تدرس مناهج أجنبية تحوي مواد تعليمية تساعد على التوعية بشكل اكبر بحقوق المرأة عما هو وارد في المناهج المعتمده بالمدارس الحكومية مما ينبئ بتوفر وعي مجتمعي أكبر سيكون له دور في تمكين أقوى للمرأة من قبل المجتمع . وقد أشار تقرير دولة الامارات لمدى تحقيق الدولة لأهداف الألفية أن دولة الامارات حققت الاهداف المطلوبة حيث بلغت نسبة الاناث للذكور في دولة الامارات بمرحلة التعليم الاساسي بالحلقة الأولى 94.4% في عام 2005 بعد أن كانت 93% في عام 1990 أما في مرحلة التعليم الاساسي الحلقة الثانية فقد انخفضت نسبة الاناث للذكور من 106% في 1990 الى 92.2% في 2005 وبلغت

1- المركز الوطني للإحصاء –الامارات في ارقام 2010.ابوظبي 2011

نسبة الاناث للذكور في المرحلة الثانويه 115% عام 1990 وانخفضت الى 106% في عام 2005. وقد بلغت نسبة النساء المتعلمات (غير الأميات) الى الذكور المتعلمين (غير الأميين) للمرحلة العمرية 15-24 في عام 2004 الى 110% مقابل 100.5% في عام 1990 وتحظى الاناث بنصيب أكبر من الذكور في الخدمات التعليميه الموجهة لتعليم الكبار و المرحلة الجامعية . فعلى مستوى تعليم الكبار توجد مراكز مسائية وصباحية للاناث بينما تتوفر مراكز مسائيه فقط للذكور . وقد بلغ عدد مراكز تعليم الكبار في عام 2000 زهاء تسع وعشرون مركز للذكور وواحد وسبعون مركز للإناث يدرس بها حوالى 18 ألف دارس ودارسه منهم عشرة الاف اناث والبقية ذكور (1) وقد ساهمت هذه المراكز مساهمه فعالة في خفض نسبة الامية بين المواطنين .

وعمل الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائيه المنتشره على مستوى الدولة على توفير مراكز تعليم الكبار الصباحيه التي قدمت خدمات تعليميه متميزه للدارسات في المراحل التعليميه الأعلى من محو الأميه من مثل المرحلة الاعدادية والثانويه . ويبين الجدول رقم (3) التوزيع النسبي للسكان حسب المستوى التعليمي في عام 2005 ومنه نلاحظ ان مستوى الاميه لدى النساء أنخفض بشكل كبير خلال العقدين الماضيين الا أن نسبة الامية لاتزال اعلى بين الاناث عن الذكور بين المواطنين حيث بلغت 11% عام 2005 (1) بالرغم من الجهود التي تم بذلها لمحو امية النساء . ويمكن تفسير هذا الأمر بأن نسبة كبيرة من الاميات المواطنات هن من فئة المواطنات كبار السن اللاتي لم يتمكن من الالتحاق بمراكز تعليم الكبار واتاح تطور الخدمات الصحيه لهن بارتفاع متوسط العمر بينهن والنسبة الأخرى من الأميات هن الزوجات الأجنبية اللاتي حصلن على جنسية الامارات لارتباطهن بالزواج من مواطنين ولم تحظى الواحدة منهن على فرص التعليم قبل الزواج وحال دون التحاقهن بمراكز تعليم الكبار كون لغتهن الام هي غير اللغة العربية وعدم وجود شرط اتقان اللغة العربية لمن تحصل على جنسية الدولة . وتدل بيانات 2010 الواردة من المركز الوطني للإحصاء وهي تقديرية الى أن نسب الأمية في دولة الامارات انخفضت بين المواطنين والمواطنات حيث بلغت حسب التقديرات حوالى 8% لكلا الجنسين.

ونظرا للاهتمام الكبير الذى أولته الدولة لتعليم الاناث خلال الفترة الماضية فقد ارتفعت نسبة الحاصلات على الثانويه العامة الى لتوفر الخدمات التعليميه للاناث حيث بلغت نسبة الحاصلات على الثانويه العامه من المواطنات 31.5% وهو ما يوازى ثلث المواطنات ويمائل نسبة الذكور المواطنين الحاصلين على الثانويه العامه وتجدر الاشارة الى أن الدول المتقدمه تسعى بالوصول الى أن تكون نسبة الحاصلين على الثانويه العامه الى 80% وهى فى الكثير من الدول المتقدمه تتجاوز هذه النسبة

1- دولة الامارات العربية المتحدة -وزارة الاقتصاد - التعداد العام للسكان 2005

مثل اليابان أما نسبة الحاصلات على الشهادة الثانوية فأعلى فبلغت 45% وهي نسبة متدنيه نوعا ما لمجتمع يرنو إلى أن يلتحق بركب مجتمع المعرفة .

جدول (3) التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليميه عام 2005

| Educational Sttus | جملة Total | | | غير مواطنين Non-Nationals | | | مواطنون Nationals | | | الحالة التعليمية |
|-------------------|------------|---------|---------|---------------------------|---------|---------|-------------------|---------|---------|------------------|
| | جملة T. | إناث F. | ذكور M. | جملة T. | إناث F. | ذكور M. | جملة T. | إناث F. | ذكور M. | |
| | % | | | | | | | | | |
| Illiterate | 9.3 | 7.6 | 10.0 | 9.4 | 5.9 | 10.6 | 8.8 | 11.7 | 5.9 | أمي |
| Read & Write | 13.9 | 11.1 | 15.0 | 14.8 | 11.6 | 15.8 | 9.5 | 9.9 | 9.1 | يقراً ويكتب |
| Primary | 14.6 | 13.1 | 15.3 | 14.3 | 12.2 | 15.0 | 16.2 | 15.2 | 17.2 | ابتدائية |
| Preparatory | 17.8 | 15.5 | 18.7 | 17.3 | 14.6 | 18.1 | 20.2 | 17.6 | 22.8 | إعدادية |
| Secondary | 25.9 | 30.2 | 24.2 | 24.7 | 29.7 | 23.1 | 31.7 | 31.5 | 31.9 | ثانوية |
| Below University | 4.0 | 4.7 | 3.7 | 4.3 | 5.5 | 3.9 | 2.7 | 2.7 | 2.7 | دون الجامعية |
| University | 12.8 | 16.0 | 11.5 | 13.5 | 18.3 | 11.9 | 9.6 | 10.4 | 8.8 | جامعية |
| Above University | 1.5 | 1.6 | 1.5 | 1.7 | 2.0 | 1.5 | 1.0 | 0.7 | 1.3 | فوق الجامعي |
| Not Stated | 0.1 | 0.2 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | غير مبين |
| Total | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | الجملة |

المصدر: المركز الوطني للإحصاء "الامارات في ارقام 2010" ابوظبي 2011

وفيما يخص التعليم الجامعي فان اعداد مؤسسات التعليم العالي الجامعي الحكومية المخصصة للإناث تفوق أعداد المؤسسات الحكومية الجامعية المخصصة للذكور ويبين الجدول رقم (4) عدد الطلبة والطالبات المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومي في عام 2008 ومنه يتبين لنا ان عدد الطالبات زهاء ثلاثة امثال عدد الطلبة في جامعة الامارات وينوف عنه في كليات التقنيه التي تستقطب اكبر الاعداد من الطلبة المواطنين .

جدول رقم (4) عدد الطالبات والطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في عام 2008

| المؤسسة | ذكور | اناث | المجموع | النسبة المئوية (%) |
|----------------------|-------|--------|---------|--------------------|
| جامعة الامارات | 3.190 | 11.794 | 14984 | 78.7 |
| جامعة زايد | - | 3014 | 3014 | 100 |
| كليات التقنية | 6441 | 9897 | 16338 | 60.6 |
| بعثات التعليم العالي | 439 | 175 | 614 | 28.5 |
| المجموع الكلي | 10070 | 24880 | 34950 | 71 |

المصدر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2007-2008

وتوجد على مستوى الجامعات الاتحادية جامعتين هما جامعة الامارات وجامعة زايد وقد بلغت نسبة الاناث في جامعة الامارات 78.7% من اجمالي المسجلين في عام 2008 بينما جامعة زايد فقد تم انشاؤها لخدمة الاناث لذا تصل نسبتها بها الى 100% مما يعني أن التعليم الجامعي الحكومي الاتحادي موجه أغلبه للاناث كذلك تم افتتاح كلية فاطمة للعلوم الصحية التي اقتصر التسجيل بها على الاناث عام 2010. وتعتبر كليات التقنية ثالث أكبر مؤسسه تعليم عالي حكومية على مستوى الدولة وقد استقطبت حوالي ستة عشر الف طالب وطالبة على مستوى الدولة عام 2008 وتوجد لها فروع على مستوى الدولة بمعدل فرعين في كل امانة احدهما للذكور والآخر للاناث وقد تجاوزت نسبة الاناث فيها عن 60% ولم تتعد نسبة الذكور 39.4% في عام 2008 .

تقييم ما تم تنفيذه من الاستراتيجية الحالية :

- ركزت استراتيجية المرأة في دولة الامارات على تحقيق أربعة اهداف في مجال التعليم وبينت وسائل التنفيذ و تمثلت الأهداف في التالي :
- 1- تشجيع المرأة على الالتحاق بالتخصصات المهنية والفنية المختلفة وتأهيلها لزيادة مشاركتها في مختلف القطاعات الاقتصادية
 - 2- تفعيل دور المرأة المعرفي في المحافظة على البيئة وحمايتها والاستفادة من مصادرها.
 - 3- دعم نظام تعليم الكبار وتفعيل مخرجاته
 - 4- تمكين المؤسسات التعليمية من تحقيق المشاركة الفاعله.

ويمثل تشجيع المرأة على الالتحاق بالتخصصات العلمية أقوى الأهداف المرتبطة بالتعليم الذي كان يمكن أن يكون له تأثير قوى لو تزامن مع تنفيذ الخطه اتخاذ خطوات تشريعية وتنفيذية ملائمه خاصة أن المناخ العام للدولة يشجع على هذا التوجه فقد ركزت حكومة دولة الامارات في خطتها المستقبلية على تحقيق مجتمع المعرفه ومن المؤشرات المعتمده لقياس مدى بلوغ الدولة لهذا الهدف هو

ارتفاع نسبة المتخصصين فى المجالات العلمية والتكنولوجية وقد اعتمدت استراتيجية تطوير المرأة هذا الهدف غير ان دراسة بعض المؤشرات تبين عدم السير فى تحقيق هذا الهدف ويمكن تناول ثلاث مؤشرات وهى :
 أ- تطور نسبة الالتحاق بالمجالات العلمية فى مرحلة التعليم قبل الجامعي
 ب- تطور اعداد المتخصصات فى المجالات العلمية فى التعليم العالي

وبدراسة الجدول رقم (5) الذى يبين عدد المنتسبات للمسار العلمي والأدبى فى عام 2000 وعام 2010 بمدارس التعليم الحكومى بدولة الامارات اى قبل تطبيق الاستراتيجية وبعدها يتضح لنا أن نسبة الالتحاق بالمجالات العلمية فى تراجع والتوجه للمجال الادبى كان اكبر من العلمى فى المرحلة قبل الجامعة

جدول رقم (5) تطور أعداد الطالبات والطلبة فى المرحلة الثانوية بمدارس التعليم العام حسب النوع والمسار من عام 2000 الى عام 2010

| 2010 | | | | | 2000 | | | | | | |
|---------|---------|---------|---------|-------|---------|---------|---------|---------|-------|-------|------|
| 12 علمي | 12 أدبي | 11 علمي | 11 أدبي | 10 | 12 علمي | 12 أدبي | 11 علمي | 11 أدبي | 10 | | |
| 1188 | 4206 | 1342 | 4265 | 7715 | 1503 | 3111 | 1647 | 3395 | 6992 | م | ذكور |
| 1545 | 1399 | 1653 | 1361 | 3239 | 2247 | 1175 | 2430 | 1282 | 4497 | غ م | |
| 2733 | 5605 | 2995 | 5626 | 10954 | 3750 | 4286 | 4077 | 4977 | 11489 | مجموع | |
| 2300 | 5831 | 2478 | 5732 | 9470 | 2340 | 4825 | 2645 | 5089 | 9187 | م | اناث |
| 1585 | 1460 | 1699 | 1311 | 3253 | 2193 | 1473 | 2107 | 1399 | 4348 | غ م | |
| 3885 | 7291 | 4177 | 7043 | 12723 | 4533 | 6298 | 4152 | 6488 | 13535 | مجموع | |

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم: moe.gov.ae

وبدراسة بيانات الجدول يتضح ان التوجه للمجال العلمى كان محدودا حيث كانت نسبة المنتسبات للمسار الأدبى فى عام 2000 من المواطنات فى الصف الثانى الثانوى تمثل 66% من اجمالى المواطنات بهذا الصف ونسبتهم فى الصف الثالث الثانوى 67% ولم يكن حال غير المواطنات أفضل حيث ان نسبة مجموع المنتسبات للمسار الادبى بعد اضافة غير المواطنات قد انخفضت ولكن بنسبة ضئيلة حيث بلغت 61% للصف الثانى الثانوى و58% للصف الثالث الثانوى .
 يتبدى من بيانات الجدول أن نسبة المتخصصات فى المسار الادبى بالتعليم الحكومى ارتفعت فى عام 2010 عما كان عليه الوضع فى عام 2000 اى قبل الاعلان عن الاستراتيجية ولاتزال الدولة تعاني من تزايد اعداد المتخصصات فى

المجالات الأدبية بالرغم من اعلان الاستراتيجية الوطنية لتنمية المراه وتبني الدولة للخطة الاستراتيجية الرامية للدخول لمجتمع المعرفة الا أن المنتسبات للمسار الأدبي ارتفعت نسبتهم لتصل الى 69.8% بين المواطنين فى الصف الثانى الثانوى و71.7% للصف الثالث ثانوى ولم تتعدى نسبة المواطنين المنتسبات للمسار العلمى 30% فى عام 2010.

غنى عن القول أن جميع التخصصات فى المسار الأدبى سيتجهن للتخصص فى مجالات أدبيه فى مرحلة التعليم الجامعى . وقد أوضحت دراسات سوق العمل بدولة الامارات منذ 1995 أن غالبية المتخصصين فى المجالات الأدبيه يعانون من البطالة سواء حاملى الشهادات الجامعية أو شهادة الثانوية العامة . ويمكن تفسير عزوف المواطنين عن التخصص فى المجالات العلمية بسبب عدم وجود الاهتمام الكافى من قبل المؤسسات التعليمية بالمواد العلميه فبدراسته المناهج الدراسيه نلاحظ تدنى المساحه الزمنيه المخصصه للمواد العلميه مقارنة باللغات فى مرحلة التعليم الاساسى وعدم توفير الوسائل التعليميه الكافيه للمواد العلميه والتدريب المناسب للمعلمين . وفى مرحلة التعليم الاساسى والثانوى لاتتوفر المختبرات العلميه المناسبه لتطوير وتنمية مهارات المتعلمين . وبالرغم من وعى الجميع بأهميه تعزيز المواد العلميه فى مرحلة التعليم الاساسى لتشجيع الطلبة للتخصص فية الا أن التشريعات والخطط الموضوعه لم تتماشى مع هذا التوجه ولم يكن للقائمين على تنفيذ استراتيجيه تطوير المراه دور ملموس فى هذا المجال وتجدر الاشارة الى أن وزارة التربيه مع بداية عام 2000 تبنت خطة تطويريه لتطوير التعليم الثانوى وتم طرح توجه فى التعليم العام يتمثل فى الغاء التشعب لمسارين فى المرحلة الثانويه ليتسنى للطلاب التخصص فى المرحلة الجامعيه فى جميع المجالات بدلا من حصره فى المجالات الأدبيه أن أختار المسار الأدبى فى المرحلة الثانويه غير أن هذا التوجه لم يتم تنفيذه بل تم تعطيل إدراج مواد علميه بالمسار الادبى كمرحلة تدريجيه لألغاء التشعب . وتشير البيانات الى ارتفاع نسبة التسرب بين المواطنين فى المرحلة الثانويه فى فترة تنفيذ الخطة مقارنة باما كان عليه الوضع قبلها بدون وجود دراسات للبحث فى اسباب ارتفاع نسبة التسرب واساليب معالجته هذه الظاهره السلبيه . وتجدر الاشارة الى أن المرحلة السابقه اتسمت بارتفاع نسبة العاملات المواطنات فى المجال التربوى مما يعنى تزايد دور المراه كمتخذ قرار فى هذا القطاع الا ان هذا الامر بدا فى التراجع فى المرحلة الحاليه . وفى الفتره من 2003 الى 2010 اعتمدت الدوله اسلوب المعايير لبناء مناهج باساليب متطورة وبالرغم من وجود اشارات لتعديل صوره المراه فى المنهج الدراسى الا أن الاضافات فى هذا الجانب كانت محدوده .

ويمثل اتاحة الفرصة للاناث بالتسجيل بمدارس التعليم الفني اهم الخطوات التي اعتمدها الدولة خلال الفترة المدروسة غير أن التمييز مستمر في مؤسسات التعليم العالي خاصة في المجالات الفنية والمهنيه من مثل المعهد البترولى وكلية الطيران والمعهد اللوجستى ومعهد ادنوك وكلية اتصالات مما يتناقض مع البنود الواردة في المعاهدة الدولية ضد التمييز ضد المرأة.

وعلى المستوى الجامعي نرصد تطور التخصصات لنجد ان الغالبية متخصصات فى المجال الادبي يتجهن للتخصص فى المجالات الادبيه بالجامعه بالرغم من أن نسبة الاناث للذكور بلغت ما يوازي 60% الى 40% فى المرحلة الجامعية كما سبق ذكره الا أن أغلب الاناث اتجهن للتخصص فى المجالات الادبية ولم تستقطب التخصصات العلمية خاصة الهندسية منها الا نسبة ضئيلة ويبين الجدول التالي تطور عدد الخريجات والخريجين بدولة الامارات من المواطنين خلال الفترة 2006 الى 2011

جدول رقم (6) تطور عدد الخريجات والخريجين من المواطنين حسب النوع والتخصص خلال الفترة 2006 الى 2011 من مؤسسات التعليم الجامعي

| التخصص | سنوات التخرج | مواطنون | |
|-----------------------------|--------------|---------|------|
| | | ذكور | اناث |
| الدراسات العربية والاسلامية | 2005-2006 | 42 | 202 |
| الدراسات العربية والاسلامية | 2006-2007 | 68 | 184 |
| الدراسات العربية والاسلامية | 2007-2008 | 73 | 183 |
| الدراسات العربية والاسلاميه | 2008-2009 | 98 | 230 |
| الدراسات العربية والاسلامية | 2009-2010 | 51 | 213 |
| الدراسات العربية والاسلامية | 2010-2011 | 30 | 134 |
| تصميم واداب | 2005-2006 | 0 | 20 |
| تصميم واداب | 2006-2007 | 0 | 8 |
| تصميم واداب | 2007-2008 | 2 | 15 |
| تصميم واداب | 2008-2009 | 3 | 21 |
| تصميم واداب | 2009-2010 | 5 | 39 |
| تصميم واداب | 2010-2011 | 4 | 20 |
| ادارة أعمال | 2005-2006 | 337 | 503 |
| ادارة أعمال | 2006-2007 | 396 | 338 |
| ادارة أعمال | 2007-2008 | 761 | 556 |
| ادارة أعمال | 2008-2009 | 980 | 693 |
| ادارة أعمال | 2009-2010 | 849 | 728 |
| ادارة أعمال | 2010-2011 | 1050 | 815 |
| اعلام واتصال | 2005-2006 | 103 | 161 |

| | | | |
|----------------------|-----------|-----|-----|
| اعلام واتصال | 2006-2007 | 88 | 122 |
| اعلام واتصال | 2007-2008 | 73 | 158 |
| اعلام واتصال | 2008-2009 | 64 | 147 |
| اعلام واتصال | 2009-2010 | 47 | 199 |
| اعلام واتصال | 2010-2011 | 39 | 95 |
| علوم الحاسب الآلي | 2005-2006 | 221 | 311 |
| علوم الحاسب الآلي | 2006-2007 | 223 | 213 |
| علوم الحاسب الآلي | 2007-2008 | 162 | 122 |
| علوم الحاسب الآلي | 2008-2009 | 199 | 179 |
| علوم الحاسب الآلي | 2009-2010 | 205 | 205 |
| علوم الحاسب الآلي | 2010-2011 | 239 | 268 |
| تربية | 2005-2006 | 20 | 106 |
| تربية | 2006-2007 | 13 | 74 |
| تربية | 2007-2008 | 21 | 95 |
| تربية | 2008-2009 | 15 | 113 |
| تربية | 2009-2010 | 39 | 171 |
| تربية | 2010-2011 | 13 | 124 |
| هندسة | 2005-2006 | 136 | 35 |
| هندسة | 2006-2007 | 130 | 45 |
| هندسة | 2007-2008 | 139 | 57 |
| هندسة | 2008-2009 | 257 | 45 |
| هندسة | 2009-2010 | 354 | 40 |
| هندسة | 2010-2011 | 199 | 112 |
| لغة انجليزية وادابها | 2005-2006 | 0 | 56 |
| لغة انجليزية وادابها | 2006-2007 | 0 | 33 |
| لغة انجليزية وادابها | 2007-2008 | 4 | 58 |
| لغة انجليزية وادابها | 2008-2009 | 4 | 35 |
| لغة انجليزية وادابها | 2009-2010 | 14 | 42 |
| لغة انجليزية وادابها | 2010-2011 | 6 | 34 |
| علوم صحية | 2005-2006 | 31 | 119 |
| علوم صحية | 2006-2007 | 2 | 75 |
| علوم صحية | 2007-2008 | 20 | 166 |
| علوم صحية | 2008-2009 | 20 | 146 |
| علوم صحية | 2009-2010 | 48 | 153 |
| علوم صحية | 2010-2011 | 23 | 127 |
| شريعة وقانون | 2005-2006 | 159 | 41 |

| | | | |
|---------------|-----------|-----|-----|
| شريعة وقانون | 2006-2007 | 44 | 30 |
| شريعة وقانون | 2007-2008 | 56 | 38 |
| شريعة وقانون | 2008-2009 | 52 | 55 |
| شريعة وقانون | 2010-2011 | 127 | 67 |
| علوم ورياضيات | 2005-2006 | 2 | 2 |
| علوم ورياضيات | 2006-2007 | 1 | 1 |
| علوم ورياضيات | 2007-2008 | 0 | 0 |
| علوم ورياضيات | 2008-2009 | 6 | 1 |
| علوم ورياضيات | 2009-2010 | 0 | 15 |
| علوم ورياضيات | 2010-2011 | 0 | 4 |
| علوم اجتماعية | 2005-2006 | 18 | 121 |
| علوم اجتماعية | 2006-2007 | 45 | 45 |
| علوم اجتماعية | 2007-2008 | 11 | 29 |
| علوم اجتماعية | 2008-2009 | 34 | 15 |
| علوم اجتماعية | 2009-2010 | 199 | 150 |
| علوم اجتماعية | 2010-2011 | 104 | 73 |

في المجال التكنولوجي لم تصل نسبة الخريجات في هذه التخصصات الا على نسبة منخفضة من اجمالي الخريجات وغالبية المتخصصات في علوم الحاسب اتجهن لدراسة نظم معلومات وبقية المواد العلمية لم يكن حظها اوفر حيث انخفضت نسبة المتخصصات في هذا المجال . ونتيجة لاتجاه اغلب الطالبات للدراسة في كليات التقنية التي تقتصر فيها دراسة الطالبات على التخصصات الادارية في الغالب فقد ارتفعت نسبة خريجات هذه المجالات . وبالرغم من اهمية هذه المجالات الا ان الغالبية اتجهن لدراسة ادارة الاعمال ولم يتم التنويع في التخصصات واستقطب تخصص المحاسبة نسبة ادنى كما أن تخصص التأمين والمصارف لم يختلف فيهم الوضع عن تخصص المحاسبة وفي الحقيقة أن نسبة المتخصصين من ذكور واناث في ادارة الاعمال كانت مرتفعه جدا حتى بين الذكور وقد ادى هذا الامر لمواجهة المتخصصات في ادارة الاعمال لمشكلة البطالة .

تشير الفقرات السابقة ان الجهود التي بذلت لتحقيق الهدف الأول لم تتمكن من تأدية الغرض منها بالمستوى المطلوب ويستلزم الأمر متابعة الجهد لتحقيق الهدف المذكور باليات أكثر فاعلية.

والهدف الثاني ركز على تفعيل الدور المعرفي في المحافظة على البيئة ومن الملاحظ أن هناك تطورات عدة حدثت في مفهوم المحافظة على البيئة وتطور

الاهتمام ليصبح التركيز على التنمية المستدامة التي شملت مفاهيم اوسع من التركيز على البيئة والتعريف بكيفية المحافظة عليها

وتمثل الهدف الثالث فى دعم نظام تعليم الكبار وتفعيل مخرجاته ولكن لم يتم التطرق للاستفادة من التطورات الحديثه فى توفير التعليم عن بعد وغيرها من الوسائل الحديثه .

ويمكن اضافة جوانب قصور اخرى فى استراتيجيه المرأة 2003 بالاضافة لما ورد ذكره كالتالي :

أ- عدم مواكبة المستجدات العالمية :-

شهد العالم العديد من التغيرات خلال الفترة 2003 الى 2011 على جميع الاصعدة وأهمها التطورات التكنولوجيه وتأثيرها على سوق العمل العالميه والهجرة الدوليه مما غير كثيرا فى ملامح سوق العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة . وتشير التقارير الخاصة با الأزمة الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم إلى الارتفاع الكبير في معدلات البطالة حيث أدت أزمة الرهن العقاري إلى انهيار القطاع المصرفي وصل عدد من فقدوا وظائفهم على مستوى العالم مع نهاية عام 2009 الى خمسين مليون رجل وامرأة (1) . والجدير بالذكر أن التغيرات التكنولوجية كان لها دور كبير في رفع معدلات البطالة منذ التسعينيات حيث اتجهت المؤسسات الكبرى والمصانع إلى الاستغناء عن أعداد كبيره من العاملين فيها خاصة في المجالات الإدارية بعد تمكن الآلة من أن تحل محل الانسان بكفاءة اكبر وتكلفة أدنى في مجال التنظيم وتقديم العمليات المكتبية من طباعة وارشفه وتنظيم مواعيد فلم تعد المؤسسات بحاجة إلى أعداد كبيره في هذه المجالات . ولم تكن المجالات التقنية اسعد حظا حيث تمكنت التطورات التكنولوجية من إحلال الآلة محل الإنسان في الكثير من المجالات و تم تقليص عدد العاملين في جميع الصناعات وخاصة الثقيلة منها من مثل صناعة السيارات والطائرات والالكترونيات والاغذية غيرها من الصناعات الثقيلة والخفيفة . (2) أدت التغيرات المذكورة أعلاه إلى رفع مستوى البطالة فى الكثير من الدول الصناعية وخاصة الغربية منها. وعانى من البطاله ذوى الكفاءة فى مستويات عمرية منخفضة مما ساهم فى نشر جو من الاحباط والاكتئاب فى الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة ودفع الكثير من ذوى الكفاءة من الدول الغربية واستراليا و دول شرق اسيا الى الهجرة للدول التى تتوفر بها فرص عمل وبالذات الدول ذات الموارد النفطية ومنها دولة الامارات العربية المتحدة فأصبحت سوق العمل اكثر تنافسيه عما قبل بسبب توفر ذوى الخبرة والشهادات العاليه بكثرة من الدول المتقدمه برواتب ادنى عما كانوا يطلبونه سابقا.

-
- 1- منظمة العمل الدولية - wwwILO.org/pubns.
 - 2- جيرمي ريفكن .نهاية عهد الوظيفة-مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية- أبوظبي 2000.ص 19-21

ب- عدم ادراج متطلبات الخطط الاستراتيجية الاتحادية والمحلية الجديدة :

تبنت الدولة خطه تطويريه طويلة المدى كما طرحت ابوظبيي خطتها الاستراتيجية التي ركزت على مجالات مستقبلية محددة تتطلب مختصين في المجالات العلمية والهندسيه وطرحت بقية الامارات استراتيجيات مشابهة. وأصبحت فرص العمل للخريجين الجدد فى القطاع الحكومي تقتصر على المتخصصين فى المجالات العلمية . وأدت التغيرات فى طبيعة العمالة المتوفرة بالدولة الى توفير عمالة عالية المهارة برواتب متدنية خاصة بعد قدوم أعداد كبيرة من الدول الغربية مع اسرهم نتيجة لارتفاع معدلات البطالة فى دولهم وارتفاع عدد سكان الدولة الى الضعف خلال خمس سنوات فأصبحت فرص العمل فى القطاع الخاص أكثر محدودية للمواطنين ولم يتمكنوا من استيعاب التغيرات المفاجئة التى عاصرتها الدولة فى تركيبها السكانيه خلال فترة زمنية وجيزة . ادت التغيرات السابقة الى ارتفاع معدلات البطاله فى الدولة بين المواطنين الى مستويات عالية خاصة بين الاناث المواطنات اللاتي لم يتخصصن فى المجالات التى يمكن أن يستوعبهن فية القطاع الحكومي حسب متطلبات الاستراتيجية الحديثة.

ج- عدم التركيز على تطوير نوعية عمل المرأة:

أرتفعت أعداد الاناث فى سوق العمل ولكن بالرغم من استقطاب القطاع الحكومي لأعداد كبيرة من المواطنات الا أن الزيادة الكمية فى التشغيل لم تصحبها بصفة عامه تحسن فى نوعية العمالة ولم تصحبها زيادات مناظرة فى انتاجية العمل حيث استقطبت الحكومات المحليه الكثير من الاناث باعداد تفوق حاجة العمل مما ساهم فى نشر البطاله المقنعه بينهن وبالذات فى المجالات الخدميه و تم استحداث مجالات عمل منخفضة الانتاجيه فى القطاع الحكومي هدفها القضاء على البطاله بين المواطنات . ومن الملاحظ أن المرأة فى الامارات لم يتسنى لها أن تحتل مناصب قياديه بالمستوى المطلوب كما أن عدد المشاركات فى اتخاذ القرار محدود نسبيا .

ولاشك أن انتشار البطاله الظاهرة والمقنعه بين المواطنات كان سببه بالدرجة الاولى طبيعة التعليم المقدم لهن الذى لم يشمله التطوير بالمستوى المطلوب بالرغم من التغيرات العالمية فى هذا المجال ولم تركز الاستراتيجية على ضرورة احداث نقلة نوعية فى التعليم لتأهيل المرأة للعمل فى المجالات الأعلى انتاجية .

ء- عدم بيان آليات التنفيذ والمتابعة :

تم اعداد استراتيجيه النهوض بالمرأة ولكن لم يتم الاستمرار فى الاتصال بالجهات المختصة وادراج الخطة فى برامج عمل الوزارات المختلفة فمن الملاحظ عدم دراية اغلب المسؤولين فى المؤسسات التعليمية بالخطة الاستراتيجية أما لعدم توضيح الاستراتيجية للمسؤولين بالقدر الكافى أو لتغير المسؤولين السابقين وقصور التواصل مع المسؤولين الجدد مما يستلزم ضرورة تطوير آليات العمل . ولاشك أن قيام المؤسسة بالمتابعة يستلزم مدها بالإمكانيات المادية والبشرية لادماج النوع فى البرامج والخطط على مستوى الوزارات مع العمل على تطوير مؤشرات لقياس تمكين المرأة فى المجالات المختلفه ودراسة تطور تنفيذ الاستراتيجية والعقبات التى تحول دون تنفيذها للعمل على تجاوزها.

هـ- عدم ارتباطها بتشريعات ملزمة :

لم ترتبط الاستراتيجية بمشروعات واضحة للمؤسسات التعليمية ولم ترتبط بتشريعات ملزمة من مجلس الوزراء فمثلا تحفيز الأناث على التخصص فى المجالات العلمية لم يصاحبه اهتمام باصدار تشريعات بضرورة تخفيض اعداد المقبولات فى المجالات الادبيه بل على العكس تم التوسع فى توفير خدمة تعليميه للاناث تحصرهن فى هذه المجالات فجامعة زايد تركزت اغلب التخصصات بها فى المجالات الادبيه منذ بدايتها . وقد بينت البيانات الخاصة بالبعثات محدودية أعداد الاناث مقارنة بالذكور مما يدل على عدم كفاية الاهتمام بتشجيع البحث العلمى للمرأة وتوفير البعثات التعليمية بشكل متكافئ للاناث والذكور .

4- التوصيات وأهم النقاط الواجب التركيز عليها وتضمينها في استراتيجية (2013-2017)

يتطلب اعداد استراتيجية مناسبة ضرورة التعرف على التغيرات الخارجية والداخلية لتحديد ملامح المستقبل كالتالي:

أ- المستجدات العالمية:

مع بداية التسعينيات حدث تطور كبير على مستوى العالم على اثر التطورات التكنولوجية وبدأ عصر المعرفة وتم قياس قوة الدولة بما تعرفه ثرواتها البشرية من معارف لا بما تملكه من ثروات طبيعيه وعلى مستوى شؤون المرأة تم عقد مؤتمر بيجين الذى ركز فى حينها على ضرورة الاهتمام بعمل المرأة لا تقديم المعونه لها أى تمكينها فى جميع الجوانب ليتسنى لها الاعتماد على ذاتها ووضع اسس هذا التمكين من خلال التشريعات الملزمه للدول لضمان توفير التعليم الاساسي و حمايتها من التمييز والاضطهاد والفقير.

وقد أدت التطورات التكنولوجية سالفه الذكر الى تغييرات جذرية فى طبيعة سوق العمل حيث أصبحت أكثر مناسبة لطبيعة المرأة فغدت اغلب الصناعات كثيفة المعرفة وتم الاستغناء عن العماله متدنية المهارات ذات القوة البدنيه وحلت بدل منها الالة التى تنجز أغلب الاعمال بدون ان تتطلب جهدا عضليا كبيرا من قبل الانسان . ونمت الاقتصاديات الاسيويه بشكل كبير لتمكئها من تطوير أساليب الانتاج بالاعتماد على التقنيات الحديثه و ثروتها البشرية المؤهله منخفضة التكلفة وكانت البدايه فى اليابان ثم تلتها الدول الاسيويه الاخرى .دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي عاصرا أيضا تحولات جذرية كان لها اثر كبير فى تعزيز الدور الاوروبي الذى كان متراجعا فى حينها وبرز الاتحاد الاوروبي ليؤكد على دور التكتل فى تعزيز القوة الاقتصادية . وقد أدى تطور وسائل الاتصال الى استحالة انغلاق اى مجتمع على نفسه وتأثرت القيم الاجتماعية على اثر تغير انماط الحياة العصرية والانفتاح العالمي بين الدول وقدرة الاجيال الجديده على استخدام التقنيات الحديثه ومعرفة ما يجري على مستوى العالم . ولم تكن دولة الامارات بمعزل عن هذه التغيرات حيث صدرت التشريعات من اجل تعزيز دور المراه سياسيا واقتصاديا الى جانب حمايتها من الاستغلال والفقير .وعلى مستوى طبيعة العمالة بسوق العمل فقد مرت بالدولة فترتين مختلفتين الفترة الأولى اتسمت بالعمل على إرساء أسس الدولة العصرية من قبل الحكومة فتم الاهتمام بالتوسع فى توفير الخدمات للمواطنين ومن أهمها الخدمات الصحية والتعليميه وانشاء البيئه الاساسيه والوحدات السكنية والمنشآت الصناعية وكان دور القطاع الحكومي فى توفير فرص العمل كبيرا للجميع فوفدت للدولة حوالى ثلاثة ملايين

وافد خلال الثلاثين سنة الأولى أغلبهم من الدول الآسيوية ونسبة كبيرة منهم عمال غير مهرة وقد كان الاعتماد في تلك الفترة بشكل كبير على الثروة النفطية . وبدأت الفترة الثانية في العقد الأخير حيث عصفت بالعالم الأزمه الاقتصادية التي سميت بأزمة الرهن العقاري التي تزامن معها انتشار البطالة في أغلب دول العالم الغربي المتقدم وساهم التقدم التكنولوجي في رفع نسبة البطالة بالدول المتقدمة فوفد الى دولة الامارات اربعة ملايين شخص في غضون خمس سنوات من العناصر المؤهلة ذات التعليم المرتفع للحصول على فرصة عمل حتى ولو برواتب ادنى عن ذى قبل. الوضع الحالي جعل المنافسة في سوق العمل قوية وقد اتسمت السوق بالصبغة الاجنبية كما عزلت التغييرات السياسييه في الوطن العربي الدولة نوعا ما عن الدول العربية الاخرى مما ادى الى خفض نسبة العماله العربية في الدولة وطمس الهوية العربية واثر سلبيا على الثقافة الوطنييه .

ب- استراتيجية حكومة دولة الامارات 2011-2013:

أعتمدت دولة الامارات أول خطة استراتيجية لها وأكدت رؤية دولة الامارات على بناء اقتصاد تنافسي معرفي عالي الانتاجية ووضعت من المبادئ العامة لاستراتيجيتها (1) مادة تؤكد على اهمية الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتطوير القيادات ووضعت من الاولويات توفير نظام تعليمي رفيع المستوى لة اربع توجهات استراتيجية هي :

- 1- تطوير معرفة الطالب
- 2- خفض معدلات التسرب وغرس قيم التعليم والعمل
- 3- تحسين جودة التعليم العالي

غير أن الانفاق على التعليم لم يكن بالمستوى الذى يحقق هذه الاهداف مما أثر على الجوانب الاخرى التي اشتملت عليها الاستراتيجية وهي دور التعليم فى بناء شخصيات متكاملة ذات هوية وطنية وتفكير نقدي مما يستلزم ضرورة توجية اهتمام اكبر للتعليم وبالذات تعليم المرأة لكي يتمكن من تلبية متطلبات الخطة الاستراتيجية للدولة .

ج- خطة اماره ابوظبي الاقتصادية :

اعتمدت حكومة ابوظبي خطتها الاقتصادية 2030 التي ركزت على راس المال البشري كأحد المدخلات الرئيسييه ووضعت تمكين المرأة في الاقتصاد كأحد اسس بناء التنمية الاقتصادية المتوازنه اقليميا واجتماعيا كما ادرجت سبع مجالات يجدر ان تركز عليها سياسة التطوير منها المجال الرابع الذى يؤكد على ضرورة احداث تحسينات في كفاءة سوق العمل عن طريق زيادة مشاركة المواطنين وبالذات في القطاع الخاص وعن طريق استقطاب قوة عمل ماهرة من الخارج . أشارت الخطة

ايضا في المجال السادس الى أهمية تطوير قوة عمل تتميز بالمهارة الفائقة والانتاجية العالية وأكد الهدف الخامس والعشرون على رفع مشاركة قوة العمل المواطنه عن طريق تحديث التعليم وتوجيه العناصر البشرية المواطنه لدراسة الهندسة والفضاء وتقنية المعلومات والسياسة والعلوم التطبيقية وأكدت الخطة على ضرورة الاستفادة من الحكومة الالكترونية في مجال التعليم باستخدام التقنيات الحديثة وقد حددت القطاعات المستهدفة التي سوف تتركز بها المشروعات في التالي: التعليم- الاجهزة الكهربائية- مواد البناء- التشييد والهندسة- الكيماويات- المعادن- الأدوية وعلوم الحياة- الرعاية الطبية- خدمات الاتصالات .

ومن المعلوم ان حكومة ابوظبي قد أولت اهتماما خاصا بالتعليم فأنشأت له مجلس ابوظبي للتعليم ووفرت له الميزانيات المناسبة وانشأت الجامعات المتميزة وجميع هذه الامور تمثل فرص اذا ماتم الاستفادة منها من قبل المرأة فسوف تحظى بمستقبل أفضل وسيكون لها دور كبير في تحقيق اهداف الخطة.

٤- اعلان الالفية:

تشير نتائج اخر تعداد رسمي فى عام 2005 الى ان نسبة الامية بين المواطنين تشكل 8.8% وبين الاناث المواطنات بالذات 11.7% ويتضمن اعلان الالفية للأهداف التنمويه أن يتم خفض نسبة الامية بمعدل 0.18% سنويا مما يضع الدولة أمام تحد يتطلب بذل المزيد من الجهود فى محاربة الأمية حتى تتمكن الدولة من القضاء على الأمية بشكل تام بحلول عام 2015 كحد أقصى (1)

توضح جميع المستجدات العالمية والمحلية عدم ملائمة المهارات والمعارف للاحالية للمرأة في الامارات لمتطلبات سوق العمل سواء الحالية أو المستقبلية مما يستلزم تغيير تام في العملية التعليمية من مدخلات متنوعة سواء على مستوى الهيكل العام للمؤسسات التربوية أو للتشريعات التي تحكمها أو الميزانيات المخصصة لها . التغيير يجدر أن يشمل مدخلات تخص العملية التعليمية مباشرة من المنهج الدراسي او اساليب التدريس ولعل الاهتمام باعداد البحوث التربوية يساهم كثيرا في تحديد مواطن القصور ويبين كيفية المعالجة.

استراتيجية الاتحاد النسائي العام 2013-2017-محور التعليم

الرؤية : تعليم يؤهل المرأة المواطنة للمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة
بفعالية ومستوى مساوي للرجل

أولاً: الأهداف العامة: يهدف محور التعليم الى توفير تعليم يمكن المرأة من
التالي:

- الهدف الأول:** - تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي واستقرار سياسي وتطور ثقافي ورياضي في الدولة من خلال تعزيز وعي المرأة وتنمية مهاراتها.
- الهدف الثاني:** - المشاركة في تعزيز تنافسية اقتصاد دولة الإمارات من خلال رفع المرأة لانتاجية العمل في القطاع العام والخاص .
- الهدف الثالث:** - المساهمة بكفاءة في تعزيز التنمية المستدامة من خلال العمل على حماية البيئة في ظل التطور الاقتصادي

ثانياً: الأهداف الفرعية للأهداف العامة والإجراءات والتشريعات ومعايير التقييم:

الهدف الأول – توفير تعليم يعد المرأة للمساهمة في تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي واستقرار سياسي وتطور ثقافي ورياضي من خلال تنمية وعيها ومهاراتها.

3- الأهداف الفرعية للهدف الأول :

- تعليم يسعى الى توعية المرأة بأهمية الاستقرار الأسرى من خلال مناهج الدراسات الاجتماعية او منهج خفي في المواد الأخرى
- تعليم يساهم في تنمية المهارات الاجتماعية والشخصية للمرأة من خلال ادراج هذه المهارات في المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية.
- أنشطة تعليمية تساهم في توعية المرأة بالتطورات السياسية لتجنب استغلالها.
- تعليم يعزز الثقافة الوطنية ويطورها .
- تعليم يوفر المناخ الملائم لتشجيع المرأة على المشاركة في الأنشطة الرياضية.

4- الاجراءات المقترحة لتنفيذ الهدف الأول:

أ- التنسيق مع وزارة التربية لاعداد أنشطة لبيان كيفية الحفاظ على تماسك الأسرة:

نظرا للتغير الاجتماعي السريع في دولة الامارات العربية المتحدة وما رافقه من خلل سكاني كبير من حيث حجم العمالة الوافدة ونسبتها الى السكان وتعدد الجنسيات فان المجتمع الاماراتي بات من المجتمعات غير المتجانسة وغير المتناسكة التي ترتفع فيها معدلات الطلاق والجريمة . ولأهمية التعليم في تكوين شخصية الفرد لذا لا بد من مساهمة الاتحاد النسائي في بعض الانشطة التثقيفية في المؤسسات التربوية للعمل على رفع وعي الطالبات بالاستقرار الاسري الى جانب التعاون مع معدي المناهج الدراسية لإدراج بعض المفاهيم والمهارات التي من شأنها تأهيل الطالبه لتحمل مسؤولية تكوين اسرة جديدة ينعم فيها الابناء بالتوازن النفسي والاستقرار الاجتماعي من خلال تطوير مهاراتها الشخصية والفكرية من مثل مهارة حل المشكلات و مهارات التواصل الاجتماعي على مستوى الاسرة والمجتمع .

ب - اعداد أنشطة ومسابقات لتشجيع الطالبات على متابعة التطورات السياسية: الى جانب الوعي الاجتماعي لابد من تقديم تعليم يساهم في الوعي السياسي لدى المرأة فالتوجهات المستقبلية لدولة الإمارات تتمثل في زيادة المشاركة من قبل افراد المجتمع في اختيار ممثليه في المجلس الوطني ولتحاشي استغلال بعض الفئات هذه الميزة لصالحها بدون وعي كافي والعمل على اختطاف صوت المرأه كما هو دراج في الكثير من الدول لذا لا بد من توجيه المرأة لمتابعة التطورات السياسية لكي تتمكن من اختيار ممثليها بوعي ودراية ولا يتم استغلالها .

ج- تنظيم أنشطة ثقافية ورياضية

نظرا لما تعانيه الدولة من تعدد في الجنسيات فقد اصبحت الدولة تعاني من طمس لهويتها الوطنية لذا يجدر العمل على التنسيق مع المؤسسات التعليمية وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي على تنظيم أنشطة تعزز الهوية الوطنية. ويمثل هذا الامر استجابة لتوجيهات القيادة العليا في الدولة . والى جانب النشاط الثقافي لا بد من الاهتمام بالنشاط الرياضي للمرأة وتشجيع الطالبات على مزاوله الرياضة من خلال حملات توعية في المؤسسات التعليمية بالتعاون مع المؤسسات الصحية في الدولة

ء- تنظيم حملات توعية للاهالي باساليب تدريب الطالبه على المهارات الشخصية والحياتية بمدارس الحلقة الاولى .

ه - تنظيم نشاط ثقافي سنوي يهدف لتشجيع العناصر المواطنة الشابة المبدعة ثقافيا ورياضيا في مرحلة التعليم الجامعي .

3- التشريعات المقترحة:

- اعداد قرار لتشكيل لجنة لمراجعة مدى احتواء المناهج الدراسية على مواد تعليمية تهدف لتعزيز التماسك الاسري وتعمل على تنمية مهارات التفكير ومهارات التواصل الاجتماعي وتعزز صورة المرأة في المجتمع
- قرار من مجلس الوزراء يلزم النوادي الرياضية بفتح فروع للاناث لاتاحة الفرصة لهن لمزاولة الانشطة الرياضية وخاصة لمن هن في المرحلة الجامعية.

4- معايير التقييم :

- تقرير سنوي يبين مدى احتواء المواد الدراسية على مواد معززة لصورة المرأة وللتماسك الاسري سواء في مواد الدراسات الاجتماعية او المواد الاخرى ويقيم أثر التواصل مع المجتمع .
- تطور عدد الطالبات المشاركات في أنشطة التوعية السياسية خلال فترة الخطة على مستوى الدولة بالتعليم الحكومي والخاص
- التطور الكمي والنوعي لمشاركة الطالبات في الأنشطة الثقافية والرياضية وبالذات في المناطق الريفية.

الهدف الثاني : تشارك المرأة افي تعزيز تنافسية اقتصاد دولة الإمارات من خلال رفعها لإنتاجية العمل في القطاع العام والخاص .

1- الاهداف الفرعية للهدف العام الثاني:

- توفير تعليم للمرأة يوهلها لسوق العمل بكفاءة
- تنفيذ أنشطة مجتمعية لنشر قيم العمل وتطوير الذات بين الاناث .
- تحفيز الاناث على خوض جميع مجالات العمل وبالذات في القطاع الخاص
- ضمان مساواة المرأة مع الرجل في فرص التعلم وخاصة المجالات الفنية والتقنية

2-الاجراءات المقترحة:

- أ- حصر التخصصات المطروحة في المجالات التي يطلبها سوق العمل : ركزت استراتيجية دولة الامارات واستراتيجية حكومة ابوظبي 2030 على تعزيز تنافسية دولة الامارات من خلال العناصر البشرية المؤهلة المتخصصة في المجالات المستقبلية . وغني عن الذكر تدني عدد المواطنين في دولة الامارات وانخفاض نسبة الذكور في مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي مما يستلزم العمل على تطوير مستوى المرأة ودفعها للتخصص في المجالات التي تتطلبها الخطط المستقبلية للمساهمة في تنفيذها بكفاءة .

وأولى الخطوات المقترحة تتمثل في اقتصار القبول في مؤسسات التعليم العالي الحكومية على المجالات التي تطلبها المشروعات المستقبلية للدولة فمن المعلوم أن هناك سياستان لتخطيط مجالات التدريس بالتعليم العالي وتتمثل السياسة الأولى في توفير جميع التخصصات للطلبة لاختيار المجال المناسب لهم لدرابتهم باتجاهات سوق العمل كما هو في أغلب المؤسسات الجامعية بالولايات المتحدة الأمريكية وأما السياسة الثانية فتعتمد على تحديد مؤسسات التعليم الحكومي للتخصصات حسب الخطة الاقتصادية للدولة لضمان استيعاب جميع الخريجين في المشاريع المستقبلية والاستفادة مما تم إنفاقه على التعليم وقد تبنت دولة الإمارات في المرحلة السابقة المسار الأول إلا أن النتيجة تمثلت في ازدياد نسبة البطالة بين حاملي الشهادة الثانوية وبالذات بين من اختاروا المسار الأدبي من الإناث بالإضافة لخريجات الكليات الأدبية مما دفع الدولة لاستقطاب المتخصصين في المجالات العلمية من الخارج وفاقم من مشكلة خلل التركيبة السكانية . ومن الجلي أن الخطوات السابق تنفيذها لتحفيز المرأة للتخصص في المجالات العمية لم تؤدي أكلها لذا لابد من إصدار تشريعات ملزمة لإلغاء المسار الأدبي حيث تبين الإحصاءات أن هناك توجه عام يتمثل في تزايد عدد التخصصات في المسار الادبي سواء في المرحلة الثانوية او الجامعية خلال الفترة 2000 الى 2010 .

ب- التركيز على المواد العلمية في مرحلة التعليم قبل الجامعي :
ومن الاجراءات المقترحة زيادة الاهتمام بالمواد العلمية في مراحل التعليم الأولى في خطة المؤسسات التعليمية وذلك بمنحها الأولوية في توفير الوسائل التعليمية أو في تدريب المعلمين على أساليب تدريس أكثر تطوراً وتشويقاً والعمل على ادخال التقنيات الحديثة في تدريس المواد العلمية . ولاشك أن الاتجاه لتوفير حيز زمني أكبر للمواد العلمية يضاها ما هو موفر للغة الانجليزية حالياً سيساهم في ترغيب الطالبات للتخصص في المجالات العلمية . وتمثل الاختبارات العالمية مجالاً لقياس مستوى مخرجات النظام التعليمي ومدى قدرتها على اقامة اقتصاد تنافسي في المستقبل لذا يجدر العمل على بيان نتائج الاختبارات والاستفادة من هذه النتائج لتطوير مستوى الطلبة.

ج- تعزيز قيم العمل لدى المرأة:
وهناك جوانب اخرى يجدر الاهتمام بها تساهم في تمكين المرأة من ولوج مجالات العمل المستقبلية بالإضافة لتخصصاتها العلمية وهي القيم التي تحملها لذا يجدر الاهتمام بتنمية قيم العمل لدى المرأة وتحفيزها للعمل في جميع المجالات بلا استثناء وخاصة المجالات ذات القيمة المضافة المرتفعة من مثل صناعة النفط والبتروكيماويات وغيرها .

د- مساواة المرأة بالرجل في فرص التعلم العالي:
وقد سبقت الإشارة الى أن هناك تمييز تواجهه المرأة في دولة الامارات في مجال التعليم يتمثل في عدم اتاحة الفرصة لها لكي تنضم لبعض مؤسسات التعليم التقني والفني من مثل كلية الطيران بالرغم من أن خطاب رئيس الدولة

في العيد الوطني لعام 2008 أكد على أن المرأة أثبتت تفوقها في جميع المهام التي شاركت فيها. وغني عن الذكر أن مجتمع دولة الامارات من المجتمعات المنفتحة لذا فان انضمام المرأة لهذه المؤسسات لن تحول دونه الأعراف المجتمعية فقد حدث تحول كبير في هذه الأعراف. والى جانب مجالات التعليم يجدر العمل على تشجيع المرأة على خوض جميع مجالات العمل وعدم حصرها في مهن محددة فكما ذكرنا ان أغلب المهن حالياً لات تطلب قوة بدنية بل اصبحت القوة الذهنية هي الاساس .

هـ- إعادة هيكلة التعليم لتعزيز المكون العلمي والابتكاري للمرأة:
تم الاعلان عن خطط كثيرة لتطوير التعليم بالامارات غير أن قصور التمويل حال دون تنفيذها بالمستوى المطلوب كما أن أغلب الخطط لم تضع في اعتبارها اهتمام خاص بالمراه والتركيز على تمكينها . ولم تركز أغلب الانشطة التي تم دعمها سواء على مستوى التعليم العام أو الجامعي بالشكل الكافي على تعزيز المكون العلمي والابتكاري وتنمية المهارات العلمية والتكنولوجية والحياتية لدى المراه لذا لا بد من إعادة هيكلة التعليم بحيث يعمل على تعزيز هذا المكون

و- توجيه المرأة للعمل في القطاع الخاص:

تتميز المراه عن الرجل بكونها تقبل برواتب ادني لكونها غالباً ليست المسؤول الأول عن الانفاق بالمنزل الى جانب اتسامها بالرغبة في الاستقرار وعدم تغيير مكان العمل مثل الرجل لذا فإن الطلب عليها في القطاع الخاص اعلى عن الرجل ولذا فان تأهيلها في المجالات كثيفة المعرفة يؤهلها لتبوأ مراكز اتخاذ القرار في المؤسسات الخاصة

ز - التاكيد على اهمية توظيف الوظائف في الخدمات الصحية والتعليمية

ح- تطوير التشريعات :

تطوير التشريعات لضمان مشاركة المراه في اتخاذ القرار بحيث يتم تعديل القوانين لتتساوى الحقوق الاقتصادية للانات مع الذكور مما يضمن للنشاطات الاقتصادية الحصول على الموارد اللازمه لضمان نجاح واستمرار مشاريعهن مثل التشريعات الخاصة بالتسهيلات المالية وغيرها

ط- العمل على تنويع المهن التي تلتحق بها النساء:

عمدت الحكومه الى تغيير الكثير من المفاهيم الاجتماعية بالاستعانه بوسائل الاعلام ومن الجوانب التي يجدر الاهتمام بتطويرها هي مجالات عمل المراه حيث يتم حصرها في مهن محدوده وبالتالي يتم تقديم الخدمات التعليميه التي تؤهلها لهذه المهن

الهدف الثالث: توفير تعليم للمرأه لكي تساهم بكفاءة فى التنمية المستدامه
1- لأهداف الفرعية للهدف الثالث:

- تعليم يحفز على استدامة التطوير الاقتصادي من خلال المحافظة على البيئة
- تعليم يساهم فى الاستفادة من الابتكارات فى المجتمعات المحلية وادامة التنمية الاجتماعية.

تنامى الاهتمام العالمي والمحلى بالتنمية المستدامه وتعددت تعريفاته وتمثلت مساراته فى اثنين الأول يدعو الى المحافظه على البيئه وتحجيم النمو الاقتصادي والثاني يدعو لتنمية الاقتصادية بأساليب تحافظ على البيئه وتعمل على استدامة التنمية وقد تبنت اغلب التقارير المسار الثاني . وتحدثت التقارير عن تنمية اقتصادية مع المحافظة على البيئه وتحقيق المساواة كأسلوب لتحقيق التنمية المستدامة . وقد أهتمت دولة الامارات بالمحافظة على البيئه وأولت هذا الجانب فى الفترة الأخيرة اهتماما كبيرا وتم انشاء مدينة مصدر لتخفيض نسبة الكربون . اشتملت المدينة على مركز ابحاث متميز تعمل به نسبة كبيرة من المواطنين غير أن الاستفادة من وجودهن فى هذه المؤسسة الحيوية محدود لذا يلزم تنظيم أنشطة يمكن أن تبين للمرأة فى الامارات القيام بالدور المأمول منها فى الحفاظ على ديمومة التنمية وعدم الاضرار بمصالح الاجيال القادمة.

ويمثل وضع وتفعيل خطط وطنية للنهوض بالمرأة الريفية وتشجيع المرأة الفقيرة على المساهمة فى النهوض بمجتمعها من العوامل المساعدة على التنمية المستدامة بالإضافة لضرورة تشجيع التعليم المستمر الذى يمثل الجانب الحيوي فى تحقيق استدامة التنمية على المستوى الاجتماعي.